

الكاتب: د/علي مزيان
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة
الشرق - وجدة - المغرب

عنوان المقال: التفسير التاريخي عند
المسلمين بين أصالة المصادر وخصوصية
التأليف

البريد الإلكتروني: mazyan72@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/01/04 تاريخ القبول: 2019/03/14 تاريخ النشر: 2019/06/30

التفسير التاريخي عند المسلمين بين أصالة المصادر وخصوصية التأليف
الملخص بالعربية:

يسعى التفسير التاريخي إلى الوقوف على أسباب الأحداث والعوامل المؤثرة فيها. وبحث في سنن النهوض الحضاري وسقوط الأمم. وهذه الغاية لا تتحقق إلا عبر التأسيس لقواعد تأخذ بالحسبان منهجا يقوم على عبور "تجريبي" من زمن الشهود إلى عصر الحضور، بحيث يعتمد المؤرخ دقة الخبر وسلامة النقل، ويراعي خصوصية المنهج التاريخي، وينأى عن كل إسقاط "تفسيري" نشأ ضمن سياقات تتعلق بتاريخ أمم أخرى، تزايل طبيعة الأمة المؤرخ لها، نشأة وتطورا، وتباينها عقيدة وتصورا.

كلمات مفتاحية: التفسير - التاريخ - التحقيق - التفتيش - البحث - المنهج - التمايز - خصوصية التأليف.

Abstract :

The Historical interpretation aims to identify the causes of events and the factors affecting them. And looking for the rules of the advancement of civilization and the fall of nations. This goal can be achieved only through rules that take into account a method based on a "crossing" from the time of "witnesses" to the stage of "attendance." So that the historian adopts Accurate news and the transfer of correct events, and takes into account the specificity of the historical approach, And avoids interpretations that have arisen within contexts relating to the history of other nations.

Key Words: Interpretation— History- Investigation- Inspection- search- Approach- the difference- Authorization Privacy.

مقدمة:

إن التفسير التاريخي يُعنى بمعرفة طبيعة العلاقات التي تربط بين الأحداث، ويقف على منطلقاتها، ويستقصي دوافعها، ويستنبط السنن المؤسسة لكل نهوض حضاري، بحيث لا يستوي -هذا التفسير- قائما إلا بفعل تراكم معرفي و"تجريبي" يحقق "اعتبارا"، يتجاوز حدود البعد القيمي الوعظي، في اتجاه "عبور حضاري" من زمن "الشهود" إلى زمن "الحضور"، وفق منهج استردادي يعيد بناء الحدث التاريخي، يستعين بالنظر الدقيق، ويستحضر سياق الأحداث في ظروفها وحيثياتها. والتفسير بهذا المعنى لا يُثمر نتيجة، إلا إذا راعى طبيعة الإنسان نفسه، والتفت إلى خصوصية التاريخ المدروس، بشكل ينأى عن إسقاطات "تفسيرية" نشأت ضمن سياقات تتعلق بتاريخ أمم أخرى، تزايلها نشأة وتطورا، وتباينها عقيدة وتصورا.

إن اعتماد الإنسان مفهوما مركزيا في التاريخ الإسلامي، ينطلق من اعتبار هذا التاريخ وعاء الخبرة البشرية، يهتم بالمجهود البشري ويستهدف الإجابة عن أسئلة تتعلق بأثر الإنسان في الماضي من أجل بناء المستقبل، وهو إجراء لا يتم إلا بمعرفة هذا الإنسان¹. لذلك فإن كل محاولة لا تقييم وزنا لهذا الاعتبار، تظل ابتسارا لنتائج لا تعكس تفكيرنا تاريخيا علميا رصينا؛ لأن الإنسان كائن متعدد الأبعاد يؤسس بدوره لتفسير تاريخي يعكس هذا التعدد. ويستحضر الخلفية الإيمانية التي توجه فاعلية هذا الإنسان.

كما أن المنهج التاريخي "الحداثي" -الذي يقدم بوصفه أنموذجا علميا "موضوعيا" قابلا للتعميم- نشأ في إطار الصراع الذي خاضته أوربا ضمن مشروع نهضتها، حين اعتمدت على القوة العسكرية لإخضاع الشعوب المستضعفة. فاحتفظ هذا المنهج بنفس مفعم بالعظمة والاستعلاء، بل إن الصراعات التي خاضتها أوربا ضد "مستعمراتها" كان لها الأثر الواضح في تفسير الأحداث والوقائع التي تميز بها تاريخ أوربا. بحيث صار مطبوعا بسفك الدماء، والإفراط في استعمال القوة، بوصفها وسائل للاستئثار بمقاليد الحكم، والسيطرة على ومراكز السلطة. فكان من نتائج ذلك أن احتفظ التفسير التاريخي بتلك الروح الصدامية، وسعى ليسقطها "تعسفا" على وقائع التاريخ الإسلامي تفسيرا وتعليلًا. فكانت وفاة النبي ﷺ، حسب هذا المنهج التفسيري، انطلاق مرحلة فتن وصراعات بين القوى ذات النفوذ ممثلة بالمهاجرين، وبقية القوى من الأنصار الذين آووا ونصروا.

ومن أجل إرساء منهج موضوعي علمي لتفسير التاريخ وجب مراعاة جملة من الاعتبارات على رأسها: تحرير التاريخ من الكذب والاختلاق، وإخضاع الروايات التاريخية لمنهج المحدثين ضبطاً ونقداً، مع ضرورة مراعاة خصوصية المنهج التاريخي وتمييز القدر المشترك والقدر الفارق بينه وبين منهج المحدثين.

1. أصالة المصادر التاريخية:

إن التأليف التاريخي عند المسلمين بدأ من حيث بدأت سائر العلوم الإسلامية؛ من عملية تجميع المتفرق صيانة لثراث الأمة من الضياع، وحماية له من الإهمال الذي لحق الكثير من التقايد والتصانيف، لذلك عنى الإخباريون بجمع الروايات والأخبار حتى اجتمعت مادة تاريخية هائلة، مسترشدين بما نقله الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين "إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش"² في تمييز واضح بين مرحلتين خضع لهما التصنيف العلمي في الإسلام؛ مرحلة التحمل والتلقي، ومرحلة الأداء التي تأتي متأخرة عن سابقتها. إلا أن ما خضعت له العلوم الأخرى، وعلى رأسها علم الحديث، لم يكن للتاريخ منه نصيب؛ فبعد أن اجتمعت للناس أحاديث النبي ﷺ بداية، تصدى النقاد من المحدثين لتلك الروايات نقداً وتمحيصاً وتحقيقاً، وميزوا بين ضعيف الحديث وصحيحه وبين موضوعه ومنكره. وهي عملية لم يسع المؤرخون تطبيقها على روايات الإخباريين، وانصرفوا في مقابل ذلك نحو التفكير في سبل تنظيم تلك المادة التاريخية، وطرق عرضها بشكل ييسر استفادة القراء منها فأبدعوا وأجادوا. دون أن يكتفوا للنظر في صحتها وقوة أسانيدها. اعتقاداً منهم أن الأمانة العلمية تفترض نقلاً مجرداً عن ذات المؤرخ نفسه، مع توقع مبالغ فيه في قدرة المتلقي على التمييز بين هذه الروايات. خاصة وأنهم أوردوها بأسانيدها ولو كانت منكورة مكذوبة "بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمّ جراً، إذا ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنهم برئوا من عهده"³. غير أن هذه الروايات حينما طال عليها الأمد، وتناسى الناس هوية هؤلاء النقلة من الإخباريين، عُدت حجة على التاريخ. بل وصارت عائناً حقيقياً يقف في وجه كل قراءة دقيقة لمجمل التاريخ الإسلامي.

ومن أبرز ما يؤيد هذا التوجه في النقل غير الممحص، ما أفصح عنه الطبري في مقدمة تاريخه وهو يحذر كل مطلع على مؤلفه من تلك النقول الغريبة "الباطلة" مما لا يستسيغها قارئ، وينكرها سامع، وهو في ذلك يحدد منهجه "الجمعي الإسنادي" فيقول: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من

أجل أنه لم يعرف له وجهها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا⁴. هذا المنهج زاده الطبري توضيحا حين يشير إلى أنه روى من الأخبار والآثار التي أسندها إلى روايتها دون إدراك لها بحجج العقل ومن غير اكتراث لما يتطلبه "الاستنباط بفكر النفوس" فظل هذا التاريخ رهين مرحلة "التقميش" دون أن يخضع لـ "التفتيش". الذي سيمهد الطريق سالكا نحو استبعاد التزييف والكذب عن تاريخ مرحلة من أشد مراحل التاريخ الإسلامي أهمية في بناء فكر تاريخي. يعتمد قراءة علمية تعيد استرداد الأحداث التاريخية بشكل علمي موضوعي.

إن تفسير الأحداث تفسيراً صحيحاً يستوجب، بداية، الانطلاق من حادثة صحيحة ثابتة تاريخياً. لأن الاعتماد على حادثة مكذوبة يؤدي إلى نتائج مغلوبة، وإن الادعاء بمرور روايات في كتب التاريخ لا يبرر صحتها، لذلك كان لزاماً استبعاد الركام الهائل من الروايات التاريخية التي أثقلت المصنفات التاريخية زيفاً وكذباً وباطلاً، وعلى رأسها روايات أبي مخنف⁵ الذي أورد له الطبري في تاريخه خمسمائة وخمس وثمانين "585" رواية شملت فترات دقيقة من التاريخ الإسلامي امتدت إلى سقوط دولة الأمويين.

إن أثر اعتماد روايات أبي مخنف تترأى لكل دارس منصف، حينما يجد نفسه وهو يبحث في التاريخ الإسلامي أمام نسق تاريخ غير منسجم، يتسم بتعدد القراءات والتأويلات وبتدافع المصالح والاتجاهات، تاريخ يصعب بناء وقائعه وأحداثه بشكل منطقي. تاريخ يخلف انطباعات سلبية عن مجمل التاريخ الإسلامي لا سيما في بداياته.

لقد عمد أبو مخنف إلى محطتين مفصليتين من محطات التاريخ الإسلامي وهما السقيفة والتحكيم وأغرقهما بروايات ملفقة، ليضفي على مواقف الصحابة طابعاً من الخديعة والاحتيال. لأن السقيفة حققت سبقاً تاريخياً حين نجحت في نقل السلطة من نبي إلى خليفة بكل سلاسة، لذلك فإن التشكيك في وقائعها تشكيك فيما يلهمها من النتائج. كما أن التحكيم كان إرهاباً لانتقال نظام الحكم الشوري نحو النظام الوراثي، فصارت الصورة المشوهة المشكلة من مجمل روايات أبي مخنف أن من كان حول النبي ﷺ مجرد شيع وفرق تتصارع للاستحواذ على السلطة، لا تتورع في تبادل السباب والشتائم، ولا تتردد في حسم خلافاتها بحد السيف. وهو بزعمه هذا يؤسس لـ "شرعية" النيل من شهود التاريخ وصنّاعه، لأنهم تبادلوا التجريح والطعن أصالة. وعليه فإن من جرحهم -حسب زعمه- إنما نقل عنهم ما

كان قد تأصل فيهم تاريخا وبدءا، وسار سيرهم، واستدعى تاريخهم حين تلاعنوا وتقاتلوا وتصارعوا.

لقد مثلت حادثة التحكيم⁶ أبرز مشاهد الزور في التاريخ الإسلامي، حادثة تجمع تفاصيل لا تستقيم منطقاً، فضلاً عن أن تستقيم تاريخاً، فهل يسلم عاقل بعد كل مزاعم "المكر" و"الخبث" و"السب الشنيع" و"الاحتيال الفضيع" و"الخدعة الكبرى"، وبعد كل هذه "الفضاعات" المفتراة بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان كما صورها أبو مخنف، أن يرضخ علي بهذه "البسطة" وينسحب قافلاً إلى الكوفة مستسلماً راضخاً بنص الرواية السابقة، ويترك الساحة بعد أن أدرك أنه مخدوع لا سيما وأن علياً نفسه كانت له صولة على جيش معاوية؟ بل إن القول بأن الحل الذي توصل إليه الحكمان بـ "أن نخلع علياً ومعاوية"⁷ غاية في الغرابة، ولا يقول به عاقل إذ أن معاوية لم يبايعه أحد من قبل، لكي ينازع علياً على الخلافة، ولم يذكر ذلك أحد حتى من مناوئيه، فكيف يخلع وهو لم يول قط؟ تلفيق لا يتطلب بيان زيفها كثير عناء.

غير أن السؤال الذي ينبغي الانتباه إليه هو: لماذا هذا الإصرار غير المبرر على تبني مثل هذه الروايات المكذوبة في ذات الوقت الذي تم إغفال النقول الثبته المعتمدة في كتب الحديث⁸؟ وهي نقول تنسجم مع السياق العام لـ "حادثة التحكيم" التي نصت فيها وثيقة الصلح على أن أمر الخلاف الذي رأى الحكمان رده إلى الأمة أو إلى أهل الشورى، ليس إلا أمر الخلاف بين علي و معاوية حول قتل عثمان⁹ لأن الاقتصاص من هؤلاء القتلة هو سبب المواجهة في صفيين أصلاً، وبذلك تنهار تعلقة الخلاف بينهما حول الخلافة، وبانهيارها تسقط تبعاً كل افتراءات السباب والانتقاص بينهما.

فلم يكن التحكيم -بناءً على روايات أبي مخنف المختلفة والملفقة- إلا مشهداً من مشاهد الحيل والمكائد والضغائن. ولم تكن "السقيفة" -حسب زعمه- إلا صورة بشعة، تسفه الحكم الراشد بعد النبي ﷺ. حين نأى عن الحق والرشاد واستند على الغواية والضلال.

إذا كانت روايات أبي مخنف قد رامت التشويش على مرحلة الخلافة الراشدة، فإن أثرها امتد أيضاً إلى الخلافة الأموية، باعتبارها خلافة تأسست على اغتصاب الحكم ممن كان أولى وأجدر. لذلك كُتب التاريخ الأموي بنفس عدائي، مشفوع بمشاعر الحقد يستنقص من قدر الأمويين، ويبخس من إسهامهم الحضاري، لا سيما وأن هذا التاريخ قد صنف خلال دولة بني العباس. لذلك فإن الركون إلى مثل هذه الروايات سيؤدي إلى نتائج وتفسيرات مغلوطة.

2. مراعاة خصوصية التأليف التاريخي:

إذا كانت المراحل الأولى من تطور علم التاريخ قد اتسمت بالجمع، وتتبع الأحداث من غير نظر في تحقيق حقيقتها، فقد نشأ عن ذلك تعدد الروايات في الحدث الواحد بشكل نجمت عنه سياقات متعددة وصلت حد التضاد والتناقض. بحيث صار الركون إليها، والسعي نحو الجمع بينها مقصدا متعذرا. فتشكلت أحكام على عموم التاريخ تفتقد الكثير من العلمية والدقة، لا سيما تلك المحطات المفصلية من هذا التاريخ، بسبب ما نتج عنها من أحكام وتفسيرات شوهت هذا التاريخ بشكل خطير. وازدادت الخطورة حينما تسربت تلك الأحكام إلى المقررات المدرسية التي شكلت لدى النشء صورة يطبعها الغبش عن مجمل التاريخ الإسلامي.

من أجل تبين معالم الصحة وسط تضخم الروايات وتعدددها، خاصة في مرحلة صدر الإسلام، حيث التقول والتجرؤ وتحديد الموضوعية، بسبب التدافع السياسي والبحث عن شرعية التمكين لفئة دون غيرها، صارت الحاجة ماسة إلى منهج لتحقيق تلك الروايات، وتمحيصها. منهج يستعين بتحقيق المحدثين. يقوم على النظر في أحوال السند من الرواة، ليس من جهة العدالة فقط ولكن من حيث الضبط. فالمحدثون أنفسهم اعتنوا بضبط نقول الرجال عناية كبيرة قد تفوق عنايتهم بعدالة الرواة، حيث قبلوا الرواية عن "المبتدع" لكنهم لم يقبلوا قط نقول الكذابين، وهذا مبدأ أصله ابن الصلاح قائلا: "ومنهم من قبلها إذا لم يكن ممن يستحل الكذب"¹⁰ هذا الأصل نجد له تنزيلا في منهج البخاري نفسه. فقد روى في صحيحه عن الخوارج ممن استحلوا دماء المسلمين، حتى نقل الخطيب البغدادي بأنهم من أصح أهل البدع حديثا "ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج"¹¹ ولا غرابة في ذلك، مادام الصدق مرعيا، وهذا اعتبار لم يغيب عن خلد البخاري وهو يؤسس لمنهج قوي في التثبت والضبط ومزايلة الافتراء، تأسيسا على أن الخوارج كما نقل الصنعاني "يكفرون من يكذب، فقبولهم لحصول الظن بخبرهم"¹². لذلك كان هذا الحرص على الضبط، وتحري الصدق، مما دفع المشتغلين بالرواية إلى رد أخبار، غير الخوارج من سائر الطوائف الأخرى لما وجدوا فيهم عدم التورع عن الكذب. لذلك لم يتردد الإمام مالك لحظة واحدة في رد مرويات بعض الفرق الأخرى وهو يقرر لسائله "لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون"¹³

فالأصل -كما يبدو- في قبول الخبر أو رده، إنما هو من حيث ضبط الرواية والصدق في تحملها وأدائها، حتى صار معيارا معتمدا في قبول الروايات، وأصبح حكما عاما أصله ابن حجر بقوله "لا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط"¹⁴.

إلا أن الحديث عن الضبط في التاريخ ينبغي أن يؤخذ بنوع من الحيطة حين ينقل من الحديث، بحيث يجب التمييز بين مناهج المحدثين وبين أحكامهم. لأن منهجهم في تمحيص الروايات يصلح نقله ومن ثم تطبيق مبادئه في حقل التاريخ، أما أحكامهم على بعض النقلة باعتبارهم محدثين، فهي بعيدة عن كونها قابلة للتعميم على الإخباريين لخصوصيتهم. فالمنهج العلمي يقتضي أن نقصر أحكام محقق علم الحديث على نقلة الحديث دون سواهم، ولا ينبغي أن نسقطها على المشتغلين بالتاريخ. مع استحضار التمايز الحاصل بين الحقلين المعرفيين؛ علم الحديث وعلم التاريخ. فاعتبار مبدأ التخصص يفضي إلى أن تضعيف راو في الحديث لا يعني بالضرورة تضعيفه بوصفه إخبارياً، ورد رواياته التاريخية. وعدم الفصل بين المنهج والحكم أدى إلى نقل حكم معين من حقل معرفي إلى آخر، نتجت عنه تعميمات غير دقيقة كانت سبباً في رد نقول بعض الإخباريين، اعتماداً على تضعيف حديثهم، بسبب أحكام مبثوثة في كتب الرجال. لم يقصد أصحابها إلا تضعيف الرواة في الحديث لا في التاريخ.

هذا الفصل بين هذين الحقلين المعرفيين مبدأ أصيل في الثقافة الإسلامية، ومنهج دقيق انتبه إليها المتقدمون، ومارسوه حين وضعوا لكل علم رجال صنفهم إلى طبقات مراعاة للتخصص، فألفوا طبقات النحاة، وطبقات الأطباء، وطبقات الشعراء... لذلك صاغوا أحكامهم بدقة متناهية، وبينوا أن مقصدهم محدد المعنى؛ فلا يحق لمن صنف في الأطباء أن يدخل من ليس منهم من الشعراء. والحكم بالضعف على الرجل في الحديث لا يجاوزه إلى غيره، واعتبار تمكنه من الفقه لا يسحب على الحديث. فقالوا عن سيف بن عمر التميمي¹⁵ "ضعيف الحديث"¹⁶ و"متروك الحديث"¹⁷. وتقيد ضعف مرويات سيف بن عمر بالحديث، يفيد رد مروياته في الحديث حصراً. وليس من العلمية أن نسقط هذا الحكم على مجال آخر. هذا التدقيق المشفوع بوعي بالتمايز بين المجالين أفصح عنه الحافظ بن حجر حين قرر بجلاء أن سيف بن عمر "ضعيف الحديث عمدة في التاريخ"¹⁸. فإذا ردت أحاديثه قبلت رواياته التاريخية، وقد عمل بمنهجه هذا في "الإصابة" حيث أحال على سيف بن عمر في مائتين وخمسين (250) موضعاً من كتابه. علماً أن كتابي سيف بن عمر "الفتوح" و"الردة" يعتبران من أهم مصادر مرحلة صدر الإسلام. ويتضمن الكتابان أحداثاً عاينها بنفسه أو رواها عن غيره.

فهل بعد هذا التوضيح يحق الحكم بتوهين متخصص في التاريخ بناء على عدم تمكنه من آليات علم آخر؟ وهل من التحقيق العلمي أن نظفر بشرط من حكم سابق "ضعيف الحديث" فنرد كل مرويات الرجل من غير توقف وبدون مراعاة للتخصص؟ خاصة وأن هذا التمييز بين

أهل الاختصاص، نجده أمرا مرعيا حتى لا يُغَمَط حق المصنّف، ويُسَقَط فضله جملة واحدة إن ضعف جانب من جوانب مصنفه، وتكفينا شهادة الذهبي (ت748هـ) في إحياء الغزالي، وهي شهادة قسط تنحو التفصيل وبيان الحق وتتبع معاملة، فلم يرد الذهبي كل ما جاء في الإحياء لو هن وقع في سوق الأحاديث وروايتها، بل بين مواطن القوة في الإحياء، ونبه على ما ورد فيه من الضعف فقال: "وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية"¹⁹. كما زاد ابن كثير (ت774هـ) الأمر إيضاحا وهو يفصل بين مواطن الضعف ومكامن القوة في الإحياء أيضا فبعد أن أقر بمزية الكتاب قائلا: "كتاب عجيب، يشتمل على علوم كثيرة من الشرعيات، وممزوج بأشياء لطيفة من التصوف وأعمال القلوب"²⁰ فالملاحظ أن ابن كثير شرع يحلل محتويات الكتاب؛ بشكل مفصل بعيدا عن التعميم؛ فذكر مزايا الإحياء، وأشاد بعموم مادته بداية، وعَرَفَ بموسوعية مضامينه، ووجه القارئ إلى مقصد الكتاب في السلوك والتربية وترقيق القلوب، ليستدرك مبينا موطن الضعف في الإحياء بالنظر إلى تقاصر مرتبته من حيث توثيق أحاديثه فقال: "لكن فيه أحاديث كثيرة غرائب ومنكرات وموضوعات"²¹. فمن قصد الرقائق والترغيب والترهيب كانت قبلته الإحياء، ومن قصد التفقه في الدين فإنه "يوجد في غيره من كتب الفروع التي يستدل بها على الحلال والحرام"²². فإنصاف ابن كثير نأى به عن تطبيق تدقيق المحدثين وتفريع الفقهاء وما يتطلب منهجهما من الصرامة ليرد به كتاب الإحياء جملة واحدة، ويُسَقَط فضل الرجل.

هذه المنهج الأصل، يسري على مراعاة التمايز بين رواة الحديث والإخباريين القدامى كابن إسحاق وسيف بن عمر والمدائني وغيرهم، باستثناء من كان معروفا من الإخباريين بالوضع والكذب مدفوعا بالانتصار لطائفته وشيعته فإن نقوله ترد بسبب كذبه.

إن المنهج العلمي الرصين يقتضي أن يُقصر مقصود أهل الجرح والتعديل على المشتغلين بالحديث فقط، لأن معاييرهم توجهت إلى المحدثين ممن قصدوا التعامل مع حديث النبي ﷺ باعتبار الحديث دينا، يتوقف على توثيقه معتقد الناس وتعبدتهم. ولعل التروي في الأخذ بأحكامهم وتطبيقها على المؤرخين هو المنهج الذي وثق سيرة ابن إسحاق²³ التي صارت معتمد كل كاتب في سيرة النبي ﷺ، حتى أصبح كل كُتَّاب السيرة والمغازي عيالا على سيرة هذا الرجل. رغم أن الإمام مالك قال عنه "دجال من الدجاجة"²⁴ وقال عنه يحيى القطان "ما تركت حديثه إلا لله"²⁵، وهذه أحكام ساقوها في سياق تقييمهم لابن إسحاق "المحدث"، لكن لم يعمموها على سيرته فيردوها قياسا على حكمهم السابق. بل سعى المنصفون لتبرير تجريح من

جَرَّحَه. فاتجهوا بداية إلى إدخال ذلك ضمن "حسد الأقران". غير أن القول الفصل في بيان هذه المفارقة، يظهر في تلك المفاصلة بين الحديث وبين التاريخ، التي انتبه إليها الذهبي بعد أن أدرك خطورة الخلط بين المجالين، فعقد مقارنة بين الرجلين تعكس -في جانب منها- مقارنة بين منهجين وتخصصين، لكل منهما سمات فارقة تميزه عن الآخر، فعند الذهبي "ارتفع مالك، وصار كالنجم" في الحديث رواية ودراية وفهما واستنباطا. أما "الآخر فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير" حتى برع في التاريخ وتتبع أحداث السيرة النبوية مبدأ ومبعثا ومغازٍ. فبراعة الأول في تفتيش الحديث، وبراعة الثاني في مراعاة خصوصية منهج التاريخ. أما من حيث المواصلة بينهما في علم الحديث فلا يتردد الذهبي في تقرير تفوق الإمام مالك على ابن إسحاق بقوله "وأما في أحاديث الأحكام، فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن"²⁶ فمزية مالك في حديثه وفقهه، ومزية ابن إسحاق في تاريخه ومغازيه وسيره، ولا عبرة بنقل تقاصر ابن إسحاق عن بلوغ درجة المحقق في الحديث، إلى حقل السير والمغازي والتاريخ عموما.

إن معالم هذا المنهج الذي يلزمه مزيد من البحث والتوجيه، يزداد وضوحا عند ابن سيد الناس وهو يجلي معايير النقد الحقة عند الإمام مالك في تعامله مع ابن إسحاق؛ وبين توجيه قول مالك فيه بقوله: "ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث"²⁷. إنما كان يعيب عليه منهجه في تدوين السير والمغازي. منهج بدت غرابته للإمام مالك المحدث المتشعب بمنهج تخصصه الذي غلب على علماء المدينة المنورة وفقهائها. القائم على التحمل من الأثبات العدول، صيانة لسنة النبي ﷺ، حيث "كان مالك لا يروي الرواية إلا عن متقن صدوق"²⁸. في حين أن ابن إسحاق - وإن نشأ بالمدينة- فقد عرف بتنقلاته بين الكوفة والاسكندرية وبغداد. بيئات أثرت في طريقة تعامله مع الأحداث. فقد كان يتتبع "غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خبير وقريظة والنضير"²⁹ هذا التتبع هو عمدة المشتغل بالتاريخ، وإن كان منقصة في المحدث. فالمؤرخ وهو يسعى لاسترداد الحدث الماضي قصد بناء تفاصيله، يلزمه زيارة مواقع الأحداث. ففعل أبناء اليهود الذين أسلموا عند المحدث "رواة مجروحين" بينما هم عند المؤرخين "شهودا" مباشرين، أو وسائط نقلوا شهادات عن آبائهم ممن شهدوا الأحداث وعایشوا تفاصيلها، علما أن ابن إسحاق "يتتبع ذلك عنهم ليعلم ذلك من غير أن يحتج بهم"³⁰ فكأن ابن إسحاق توافرت بين يديه جملة من أخبار سيرة النبي ﷺ، نقلها أبناء الصحابة كـ "أبان بن عثمان" و"عروة بن الزبير" ممن حاز قصب السبق في هذا المجال. فما كان منه إلا أن

عمد إلى هؤلاء -من باب تعدد المصادر- يقارن ويقابل، فيصحح رواية ويغني أخرى. وهذا بون شاسع بين المنهجين يعكسه تباين البناء المعرفي في الحديث عن النظر التاريخي.

خاتمة:

إن هذا البحث لا يزعم أنه قد حدد تصورا نمطيا لتفسير التاريخ الإسلامي، لكنه على الأقل أثار جملة من التساؤلات. ولفت الأنظار إلى جوانب، يمكنها أن تشكل أساس رؤية تستوعب خصائص تفسير التاريخ الإسلامي. وتستبين منهجا أصيلا يستمد مرجعيته من أصالة التراث الإسلامي ذاته. بعيدا عن كل مقارنة تحاول إفراغ الثقافة الإسلامية من غناها. وتسعى في المقابل إلى تقديمها في صورة لا تقوى على أن تنهض بنفسها، إلا إذا استعانت بمناهج مستوردة، تغير من الملامح الحضارية للأمة الحاضرة لهذا التاريخ. مناهج يعمل المروجون لها جاهدين على إسقاطها على البيئة الإسلامية، قصد الوصول إلى تفسيرات مقصودة سلفا. تنتزع كل خصوصية "عقدية" أو "إنسانية" عن هذا التاريخ. وتفرض عليه جهازا من المفاهيم ينتهي إلى بيئة ثقافية أخرى.

وهو تصور يسعى لتحرير النظر التاريخي من أسر الجبرية التي تخلي الإنسان من كل مسؤولية تاريخية، وتجرده من فاعليته الحضارية، زاعمة أن أحداث التاريخ، قضايا محسومة سلفا باعتبارها جزءا من قضاء الله وقدره الذي لا مفر للإنسان من لقائه. مهما تغيرت الظروف والأحوال. فأوقفت هذه الجبرية نشاط الإنسان وعطلت فاعليته، ومعها تعطل الدافع الحضاري عند الأمة بكاملها. وأنتجت في المقابل تفسيراً يبرر أخطاء التاريخ، ويتلمس الأعذار لكل عثرة من العثرات، ظانين أنهم بذلك إنما يحفظون هيبة الإسلام ويصونونه من كل لمز ونقص. وهم في ذلك يتغافلون افتراض الفصل بين تاريخ الإسلام، وتاريخ المسلمين الذي يترجم نقلا نظريا لمفاهيم الإسلام وتصورات قسده تنزيلها إجراءات عملية على البيئة الحضارية للمسلمين، ارتفاعا وانتفاعا. مما يجعل المسلمين عرضة لسوء تقدير قد ينعكس أخطاء و"تجاوزات" على مجمل أحداث التاريخ ووقائعه.

إن وقائع من تاريخ الإسلام من قبيل الجمل وصفين وكربلاء والحرّة، حقائق في تاريخ الإسلام، وتجارب إنسانية تعكس طبيعة بشرية عاجزة وحائرة حينما يخطئ الاجتهاد البشري الهدي الإلهي، طبيعة بشرية يطرأ عليها الخطأ والسهو، وليست طابعا نمطيا تنسحب معالمها على مسيرة التاريخ الإسلامي، فينتطح بموجها تاريخ الإسلام بالصراع والتناحر.

كما أنه تصور يخلص التاريخ الإسلامي من الجبرية المادية التي عطلت إرادة الإنسان. وأغفلت تسديد الوحي في إنكار واضح للبعد الغيبي. حينما قصرت الجبرية التاريخ الإنساني على مجرد دوائر، يفضي بعضها إلى بعض بشكل ميكانيكي. بصرف النظر عن المتغيرات الإنسانية والمناخية والثقافية، ودون مراعاة للخصوصية لكل أمة. وكأن نتائج التاريخ صارت محسومة ضمن سيرورة تاريخية تنقل البشرية رغما عنها من طور إلى آخر. وفق "جدلية" مزعومة تفرض على المجتمعات تحولا ميكانيكيا جبريا، وأدخلت التاريخ في دوامة من قوانين الحتمية، وكأننا أمام حقول معرفية على غرار علوم الطبيعة والفيزياء بحيث تؤدي ذات العوامل والشروط إلى ذات النتائج.

لقد كان من تجليات الجبرية الداخلية أن تناقلت كتب التراث الإسلامي مزاعم تجعل من فترات معينة من التاريخ الإسلامي مناطق محظورة على البحث والنظر. وتحذر من إعادة قراءتها، بدعوى إثارة الفتن وتجديد الأحقاد. فبقيت أمدا طويلا، إلى أن تلقفتها أقلام "متحررة" فأوغلوا فيها بالسنتهم، وحملوا أحداثها محامل لا تستقيم مع الطبيعة البشرية، فضلا على أن تستقيم مع من تشربوا قيم النبوة، واستلهموا روحا حضارية راقية. فكانت النتيجة أن تحول التاريخ الإسلامي "المفتري عليه" ثقافة عامة تناقلتها كتب الأدب والسمير والتفكه.

الهوامش:

¹. المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ. عبد العليم خضر، ص: 43.

². تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 1/344.

³. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلي للمطبوعات بيروت، ط: 2، 1971، 3/75.

⁴. تاريخ الطبري، 8/1.

⁵. هو لوط بن يحيى، أبو مخنف كوفي أحد إخباري الشيعة، كان يروي عن جماعة من المجهولين توفي 157 هـ الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1997م، 7/241. ترجمة رقم: 1621.

⁶. ينظر رواية أبي مخنف لحادثة التحكيم. تاريخ الطبري، 69/5.

⁷. نفسه، 71/5.

⁸. ينظر ما ذكره الدارقطني عن حصين بن المنذر، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، أبو بكر بن العربي، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط: 2، 1987م، ص: 180.

⁹. تحقيق مواقف الصحابة، محمد أمحزون، 233/2-234.

¹⁰. مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ط: 1، 1986، ص: 114.

¹¹. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص: 130.

¹². ثمرات النظر في علم الأثر، عز الدين الصنعاني، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 1، 1996، ص: 84.

¹³. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: 1، 1986 م، ج: 1، ص: 60.

¹⁴. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، 1379 إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، 385/1.

¹⁵. من إخباري الكوفة توفي سنة 180 هـ، ينظر الوافي بالوفيات صلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت: 2000م. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط: 1، 1963 م 255/2.

¹⁶. قول منسوب ليحيى بن معين، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، تحقيق، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1980، 326/12.

¹⁷. أبو حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 1، 1952، 278/4.

¹⁸. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط: 1، 1986، ص: 262.

¹⁹. سير أعلام النبلاء، 14/276.

²⁰. البداية والنهاية ط الفكر، 12/174.

²¹. نفسه.

²². نفسه.

²³ . محمد بن إسحاق بن يسار، إخباري عاصر الإمام مالك، ألف كتاب الخلفاء رواه عنه المزني، وكتاب السيرة والمبتدأ والمغازي. كانت وفاته سنة خمسين ومائة (150هـ). الدر الثمين في أسماء المصنفين، ابن الساعي، ص: 161.

²⁴ . سير أعلام النبلاء، 38/7. تاريخ بغداد، 223/1.

²⁵ . عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ابن سيد الناس، تعليق: إبراهيم محمد رمضان دار القلم، بيروت، ط: 1، 1993، 17/1.

²⁶ . سير أعلام النبلاء، الذهبي، 496/6.

²⁷ . عيون الأثر، ابن سيد الناس، 21/1.

²⁸ . نفسه.

²⁹ . نفسه.

³⁰ . نفسه.

المصادر والمراجع:

- البداية والنهاية، ابن كثير، دار الفكر، ط: 1، 1407 هـ - 1986 م
- تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، ط: 2، 1387 هـ
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1417 هـ
- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، محمد أمحزون، دار السلام، 2007/1428.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط: 1، 1986 م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1980 م.
- ثمرات النظر في علم الأثر، عز الدين الصنعاني، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 1، 1996.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 1، 1952 م.
- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، أبو بكر بن العربي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، دار الحديث، القاهرة، طبعة: 1427 هـ - 2006 م

- شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط:1، 1963م.
- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط:2، 1987م.
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ابن سيد الناس، تعليق: إبراهيم محمد رمضان دار القلم، بيروت، ط:1، 1993.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1997م.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلي للمطبوعات بيروت، ط:2، 1971.
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، عبد العليم خضر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط:2، 1995.
- المقدمة، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ط:1، 1986.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:1، 1986م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث، بيروت، ط:1، 2000م.